البيان الختامي لمؤتمر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

ضمانات النزاهة والعدالة في إدارة مرحلة التعافي المبكر

السيدات والسادة، ممثلي المؤسسات الوطنية والدولية، شركاؤنا في المجتمع المدني، الحضور الكريم،

في البداية نتوجه بالشكر إلى الباحثين مُعدّي الأوراق، وإلى الخبراء والمختصين الذين أسهموا في تطوير النقاشات خلال جلسات المؤتمر، كما نثمّن جهود كل من شارك وساهم في إنجاح أعمال هذا الحدث الوطني في لحظة فارقة من تاريخ قضيتنا الفلسطينية.

ينعقد مؤتمرنا في واحدة من أكثر المراحل حساسية بعد حرب الإبادة التي طالت الإنسان والمكان ومنظومة الحكم في قطاع غزة؛ حرب خلّفت دمارًا هائلًا، ومستقبلا غامضا، مساحة عدم اليقين فيه اكثر بكثير من مساحة وضوح الرؤيا المستقبلية للواقع، تتعدد فيه المرجعيات التشريعية والمؤسساتية ، وتتداخل فيه الأدوار المحلية والإقليمية والدولية، في ظل غياب منظومة فلسطينية وطنية موحدة لإدارة مرحلة التعافي. هذا الواقع يفرض ومن منطلق المسؤولية الوطنية والأخلاقية والسياسية على جميع الفاعلين الفلسطينيين ضمان منع الانحراف في إدارة الخدمات العامة، والحد من مخاطر الفساد بغض النظر عن الاطراف المسؤولة، وكون ائتلاف أمان معني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة في فلسطين بادر بعقد هذا المؤتمر كمساهمة منه في هذا المجال، ونأمل ان تتبعه مبادرات من المؤسسات الوطنية تغطي المجالات الاخرى.

وقد بُنيت أعمال المؤتمر على قراءة معمّقة للواقع الجديد الذي فرضته الحرب، وما نتج عنه من تحديات غير مسبوقة، وفي مقدمتها غياب إطار مرجعي واضح وموحّد لإدارة وتنفيذ إجراءات التعافي المبكر. ويزداد هذا التحدي تعقيدًا بفعل تعدد الأطراف المتدخلة محليًا وإقليميًا ودوليًا ضمن أدوار رسمتها الخطة المعتمدة دوليًا، وتشمل: مجلس السلام وقوة الاستقرار، صندوق التمويل الدولي، إضافة إلى الجهات الفلسطينية الرسمية والمؤسسات الأهلية المحلية والدولية. هذا المشهد المتداخل يحمل مخاطر تهميش القرار الوطني الفلسطيني بسبب سياسة حكومة الاحتلال الاسرائيلي، وضعف الجاهزية المؤسسية نتيجة الانقسام وغياب المرجعيات الموحدة.

إن المرحلة المقبلة تُعد من أكثر المراحل قابلية لمخاطر الفساد وإساءة استخدام السلطة، لضعف آليات الرقابة الرسمية. ومع استمرار الاحتلال في التحكم بالمعابر وبالموارد الحيوية، وتوظيف ملف المساعدات كأداة ضغط وابتزاز، وبفرض نماذج إدارة خارجية لا تخضع لمساءلة الشعب الفلسطيني.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 2025

أن السياسات الإسرائيلية الراهنة والمتوقع استمرارها . تستهدف إضعاف المنظومة الوطنية وشرعيتها كمرجعية لإدارة المرحلة، عبر تكريس حالة الفوضى وإطالة أمد آثار الحرب، بما يضمن بقاء بيئة عدم الاستقرار قائمة. ويتجلى ذلك في التباطؤ المتعمد في استكمال مرحلة انسحاب الجيش الإسرائيلي، وإبطاء إجراءات التعافي المبكر، بما يعيق الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الخطة الدولية المرتبطة بتسوية الصراع وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة.

وانطلاقًا من مسؤوليتنا الوطنية، يؤكد المؤتمر ضرورة تعزيز وحدة الإطار المؤسسي الفلسطيني بمستوياته المختلفة بالضفة وغزة، واستثمار الدور العربي والاسلامي والاقليمي، شريطة بذل كل الجهد لتنفيذ الأعمال بنزاهة وعدالة في جميع المجالات.

وعليه، يدعو المؤتمر إلى تبني **استراتيجية وطنية موحدة** لإدارة مرحلة التعافي الأولي وما يليها، تستند الى قيم النزاهة ومبادىء الشفافية ونظم المساءلة.

وتشمل هذه الاستراتيجية ما يلي:

أولاً: في إدارة الشأن العام في قطاع غزة

1. اعتماد التشريعات والبنى المؤسسية الفلسطينية الموحدة كمرجعية قانونية وإدارية لعمل كافة المسؤوليم المسؤولين والعاملين في إدارة الشان العام.
2. اعتبار الإصلاحات الواردة في الخطة الدولية فرصة تاريخية لإجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية موحدة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.
3. حماية البنى المجتمعية الجامعة وتعزيز أدوار الاتحادات والنقابات والغرف التجارية باعتبارها ركائز للتماسك المدني والديمقراطي.

ثانياً: في تعزيز النزاهة والشفافية ومنع الفساد خلال إدارة التعافي وإعادة الإعمار

1. تمكين الجهات الرقابية الرسمية (ديوان الرقابة، هيئة مكافحة الفساد، وحدات الشكاوى) من القيام بدورها في قطاع غزة وفق الإطار القانوني الفلسطيني المعتمد.
2. تعزيز الرقابة المجتمعية من خلال المجتمع المدني والإعلام والنقابات لضمان شفافية التنفيذ.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 2025

3. إنشاء منصات وطنية موحدة للبيانات تشمل: البنية التحتية المتضررة، التعليم، النازحين، المرضى والإجلاء الطبي، وسجل موحد للمساعدات الإنسانية.

4. إلزام جميع الأطراف المحلية والدولية بنظام إفصاح شفاف للبيانات والتمويل.

5. الالتزام بقانون الشراء العام الفلسطيني بما يشمل الإفصاح عن ملكية الشركات والمتعاقدين الحقيقيين.

6. اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار أعضاء اللجان العاملة في التخطيط والتنفيذ، ورفض المحاباة السياسية والتنظيمية.

7. نشر جميع خطط التعافي والتقارير المالية والإدارية وقوائم المستفيدين بشكل علني.

8. إنشاء هيئة تنسيقية وطنية مؤقتة لإعادة تأهيل البنية التحتية، تشمل ممثلي البلديات والوزارات ذات العلاقة ومجموعة من الخبراء من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمانحين، ضمن ميثاق يحدد الصلاحيات وآليات اتخاذ القرار، وباعتماد سجل وطني للمقاولين المؤهلين وفقا لاتحاد المقاولين الفلسطينيين.

9. إعادة تمكين وكالة الأونروا بصفتها جهة مركزية لتنسيق الإغاثة الإنسانية وتوزيعها.

10. إعداد خطة وطنية لإعادة تشغيل منظومة القضاء تدريجيًا، بالتعاون مع مجلس القضاء الاعلى بالضفة الغربية.

11. تطوير برامج توعية شاملة حول منظومة النزاهة ومكافحة الفساد لجميع العاملين والقائمين على جهود التعافي والمساعدات.

ختامًا: يدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى احترام وحدة المؤسسات الفلسطينية واطارها القانوني ورفض استخدام المساعدات أداة للهندسة السياسية أو الاجتماعية، وضمان الإفصاح الكامل عن التمويل وآليات التنفيذ.

كما يؤكد الجمع أن نجاح التعافي مشروط بوجود منظومة حكم ، شفافة، خاضعة للمساءلة، وقادرة على حماية القرار الوطني الفلسطيني وتعزيز صمود الشعب وضمان حقوقه في الحرية والكرامة والمساواة.

إن إعادة إعمار غزة لا تبدأ بالإسمنت فحسب، بل تبدأ باستعادة منظومة النزاهة وبناء الثقة وصون الحق الإنساني والوطني للفلسطينيين في إدارة مستقبلهم بأنفسهم.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 2025